

ظاهرة القطع في القرآن الكريم بين النعت والعطف -دراسة نحوية-

The phenomenon of katae in the Holy Quran between Anaet and Alatef -grammatical study-

ميرين جللول علي*

جامعة طاهري محمد،

مخبر الدراسات الصحراوية

Merine.djelloul.ali@univ-bechar.dz

تاريخ القبول: 2023/04/28 النشر: 2023/05/31

تاريخ الاستلام: 2023/01/02

ملخص:

تحفل اللغة العربية بكثير من الظواهر النحوية التي تعكس تفرداها بالدقة والجمال، ولعل أسلوب القطع من أهمها غير أن استعماله في كلامنا بات قليلا جدا، ومن أبرز الإشكاليات التي تطرح في هذه الدراسة: ما الأغراض التي تصيبها ظاهرة القطع في الكلام العربي؟ أما الهدف من تناولنا لهذا الموضوع فرصد أوجه استعمالات هذه الظاهرة في العربية ومعرفة دلالاتها، وأما أهمية الخوض في هذه الظاهرة النحوية فهي الوقوف على حاجة النصوص العربية إلى ظاهرة القطع لاسيما النص القرآني حتى يتم لنا الفهم الصحيح لمرامي السياق الواقعة فيه كالنعت والعطف وقد اتبعت في دراستي المنهج الوصفي مستقرًا آراء النحويين والأحكام الصادرة عن علماء اللغة في هذه المسألة ومستندا إلى طائفة من الآيات القرآنية والشعر العربي القديم على سبيل الاستشهاد والحجة، لأخلص في خاتمة البحث إلى جملة من النتائج منها أن فهم بظاهرة القطع يكشف عن مرونة اللغة العربية في الانتقال من معنى لآخر بحسب الأغراض التي يقتضيها المقام.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة نحوية؛ قطع؛ نعت؛ دلالة؛ عطف.

Abstract :

The Arabic language featured by lot of grammatical phenomena that reflect its exactness and beauty, although its use in contemporary speech has decreased dramatically. This research problem is: what functions do alqat'a in Arabic discourse serve? The goal of our discussion on this subject is to track its usage and comprehend its signification. Studying this crucial phenomenon aid in understanding the objectives of the context therein, which is necessary for the occurrence of alqat'a, the Quranic text. That may the clear understanding occur in terms of the context as Annaet and alatef that based on a variety of Quranic verses, and ancient Arabic poetry as a matter of argument, come to a number of conclusions in this research, including that awareness of the phenomenon of alqat'a reveals the adaptability of the Arabic language in changing from one meaning to another in accordance with the purposes demanded by the position.

KeyWords: Grammatical phenomenon; Qat'a; naet; Signification; Atf.

*المؤلف المرسل

المقدمة:

إذا ما فتح الواحد منا كتاب الله المبين يقرأه في تدبر، يشد انتباهه بين الفينة والأخرى ما يمر به من ظواهر لغوية غير قليلة تشغل البال وتأسر الخاطر، لتدفع النفس إلى البحث والتفكير فيها، ومن بينها ظاهرة القطع. فما حدود هذه الظاهرة؟ وما المقاصد من وراء استعمالها في الكلام العربي؟

سنحاول في هذه الدراسة أن نجيب عن الأسئلة المتعلقة بهذه الظاهرة، متبعين منهاجاً وصفيًا استقرائياً من خلال عرض ما توافر من وجهات النظر التي طرحها النحاة في هذا الإطار، وكل ما سيق من شواهد احتج بها العلماء لتأييد مواقفهم من مسألة القطع، بعد أن نميل إلى باب النعت والعطف في عجل، فالقطع في اللغة ظاهرة نحوية استعملها العرب منذ ظهر الشعر العربي في قبائل شبه جزيرة العرب، فلقد اهتم بها شعراء الجاهلية حرصاً على بلوغ أغراضهم من الكلام، فلما نزل القرآن الكريم على قلب نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم خاطب ربنا عز وجل القوم بلسانهم فعبّر كتابه العزيز بتلك الظاهرة في أسمى تجلياتها وأبهى صورها.

يتعلق القطع بابين من أبواب التوابع في اللغة العربية: النعت والعطف، حيث لا يتبع اللفظ ما قبله في الحركة فينتقل من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع، أما في حال الجر فيجوز أن يُقطع اللفظ إلى الرفع أو النصب سائراً في الأحوال كلها إلى أغراض مختلفة كالمدح والتعظيم والذم والتشنيع ..

إلا أن هذه الظاهرة البديعة اختفت من النصوص العربية منذ أمد بعيد، وأمسى مصيرها الإهمال من قبل مستعملي اللسان العربي، وقد يكون أهم سبب في غيبتها توهم الخطأ جراء الفساد والضعف الذي لحق المتكلمين والمخاطبين على حد سواء وعدم ضبط الكثير منهم لقواعد النحو، فإن جيء بكلام يتضمن أسلوب قطع نحو قولك: (نزلت البارحة بأحمد الغني) فمن المخاطبين من يسارع بالإشارة إلى خطأ وقعت فيه غير متردد، ما أضاع على الناس متعة استخدام أسلوب القطع بينهم، وترك الرتبة تعلقو نصوصهم ليكتفي المتكلم بالنعوت والمعطوفات مهما طال ذكرها ويعبر عن أغراضه الإنشائية في غير محل فلا يسأل، ما يدعو إلى البحث عن الطريقة التي يتمكن بها من النفخ في جدوة هذه الظاهرة التي توشك أن تنطفئ لتعود إلى الحياة من جديد.

I. النعت:

1. لغة:

النعت أن تذكر واصفاً غيرك بما فيه من جيد أو سيء، وقد رأى ابن منظور النعت أنه "وصفك الشيء تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه والوصف يقال في الحسن والقبيح ولا يقال في القبيح إلا أن يتكلف متكلف" (منظور، د ت، صفحة 4470)

2. اصطلاحاً:

النعته أحد التوابع في الجملة العربية "يكمل متبوعه أو سبي المتبوع وأشهر الأغراض التي يفيدها:

- الإيضاح: إن كان المنعوت معرفة كقول شوقي:
أشرق النور في العوالم لما بشرتها بأحمد الأنباء
اليتيم الأمي والبشر المو حى إليه العلوم والأسماء
- التخصيص: إن كان المتبوع نكرة كقول الشاعر:
بني إن البر هيئ وجه طليق وكلام ليئ
- المدح: كقولهم: من أراد من الملوك أن يسعد أمته ويقوي دولته فليسلك مسلك الخليفة العادل عمر بن الخطاب" (حسن، النحو الوافي ج1، د ت، صفحة 437، 438)
- ومن بين الأغراض التي يؤديها النعت أيضا:
- "الذم : نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم حيث الرجيم نعت للشيطان مجرور
- الترحم: نحو قولك: اللهم ارحم عبيدك الضعفاء
- التوكيد: نحو قوله تعالى: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)" (بركات، 2002، صفحة 44، 45)
- والملاحظ من خلال هذه الشواهد وأغراضها أن النعت فضلة متأخرة عن الاسم قبلها متعلقة به، غير متممة لمعنى الجملة إذ يجوز الاستغناء عنها، وإنما تختص بمعنى ما في متبوعها، ويؤتى بها لإيراد دلالات مختلفة كالثناء والتأكيد والتعميم والتشويه وماعدا ذلك من الأغراض، وهذا ما ذهب إليه معاصر النحاة فأنشد ابن مالك في هذا الباب:
- "فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق" (مالك، د ت، صفحة 131)
- والنعت نوعان: نعت حقيقي: وهو "ما يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوي، يقول بعض الشعراء في وصف نوع من حكم الملوك:
- نكدٌ خالِدٌ ويؤسُّ مقيمٌ وشقاء يجِدُّ منه شقاء" (حسن، النحو الوافي ج1، د ت، صفحة 441)
- ونعت سببي: و"هو النعت لا يتوجه بمعناه إلى ذاتية المنعوت كله، ولكنه يتوجه أو يصف شيئا متعلقا به أو جزءا من أجزائه تقول: أعجبت بالمرأة الحسن خلقها" (بركات، 2002، صفحة 72، 73)
- ويجيء النعت الحقيقي على ثلاث صيغ: "مفرد . جملة . شبه جملة، والأصل في النعت الحقيقي المفرد أن يكون اسما مشتقا كأن يكون اسم فاعل أو صفة مشبهة أو اسم مفعول، ولكنه قد يأتي على أوجه أخرى منها:
- المصدر: نحو: هذا رجل ثقة، ولا يطابق المنعوت إلا في الإعراب والتعريف والتنكير، فتقول: هذا الرجل الثقة هؤلاء رجال ثقة، غير أنه لك أن تجمع فتقول: الرجال الثقات
- اسم الإشارة نحو : سرت على الدرب هذا
- (ذو) و(ذات) اللتان بمعنى صاحب نحو : هذا زعيم ذو شعبية" (مغالسة، 1997، صفحة 376)

ومن صور النعت المفرد كذلك:

- "الاسم الموصول المقترن بأل نحو: جاء الرجل الذي اجتهد
- ما دل على عدد المنعوت نحو: جاء رجال أربعة
- الاسم الذي لحقته ياء النسبة نحو: رأيت رجلا دمشقيا
- ما دل على تشبيه نحو: رأيت رجلا أسدا
- (ما) النكرة التي يراد بها الإبهام نحو: أكرم رجلا ما
- (كل) و(أي) الدالتان على استكمال الموصوف للصفة نحو: جاءني رجل أيما رجل" (الغلاييني، 1912، صفحة 223)

II. العطف:

1. لغة:

المعطوف كل تابع منقاد لغيره فهو اسم يقصد به الانحناء والميل، وقد جاء في لسان العرب أن العطف من "عطف يعطف عطفًا، وعطف الشيء حناه وأماله ويقال: عطف فلان إلى ناحية كذا إذا عاجه" (منظور، د ت، صفحة 2996)

2. اصطلاحا:

الاسم المعطوف كل اسم لاحق يتبع سابقه في الحكم رفعًا ونصبًا وجرا وجزما، إلا أنه يختلف شيئا ما عن غيره من التوابع إذ يميّز أحد قسميه وجود رابطة من الروابط المنطقية تألف بينه وبين متبوعه، وقسمًا العطف: صاحب نسق وصاحب بيان، وقد نظم ابن مالك في معرض هذا الباب:

"العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق

فدو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه

تال بحرف متبع عطف النسق ك(اخضعص بود و ثناء من صدق) (مالك، د ت، صفحة 135، 136)

ذكرنا آنفا أنّ عطف النسق لا يتبع ما قبله إلا برابطة تتوسط بينه وبين متبوعه، ولا تعدو أن تكون حرفا من حروف العطف، وأشهرها الواو:

"فالعطف مطلقا ب(واو، ثم، فا حتى، أم، أو) ك(فيك صدق ووفاء)

وأتبع لفظا فحسب (بل، ولا لكن) ك(لم يبد امرؤ لكن طالا) (مالك، د ت، صفحة 136)

أما عطف البيان فتابع لما قبله يرفع الإبهام عن المتبوع "أو يخصصه غير مقصود بالنسبة، ولا يكون مشتقا ولا مؤولا بالمشتق نحو: أقبل أبو محمد خالد، وأقسم بالله أبو حفص عمر، فهو جامد أي ليس صفة، لأن الصفة مشتقة أو مؤولة به، ومنه قوله تعالى: (وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) إبراهيم 17 وقوله: (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) المائدة 95" (السامرائي، النحو أحكام ومعان ج1، 2014، صفحة 301)

III. القطع:

1. لغة:

القطع في اللغة أن تفصل بين جزئين، ففي اللسان: "تقاطع الشيء: بان بعضه من بعض، ومقاطع القرآن مواضع الوقوف" (منظور، د ت، صفحة 3676)

2. اصطلاحا:

يبدو من خلال التعريف اللغوي أن ظاهرة القطع فصل بين لفظين متتاليين، فلا يجري المتأخر منهما مجرى المتقدم في المحل الإعرابي بغية أن يختص بغرض معين، كأن "يقطع النعت عن كونه تابعا لما قبله في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعا ونعته منصوبا فيكون مفعولا به لفعل محذوف، وقد يكون المنعوت منصوبا ونعته مرفوعا فيكون خبرا لمبتدأ محذوف، وقد يكون المنعوت مجرورا فيقع نعته مرفوعا أو منصوبا" (السامرائي، النحو أحكام ومعان ج1، 2014، صفحة 270)

ومن الأمثلة التي تحصل فيها مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب قولك: استقبلت خالدا الحكيم، وزارني أحمد الصادق، وسرت إلى علي الحاذق أو الحاذق، وحين نتأمل لفظ الحكيم وموصوفه نجد الاثنين معرفتين فالقطع هاهنا اقتضاه غرض المدح، أما إن كان الأول معرفة والثاني نكرة لم يجز اعتباره نعتا ووجبت المخالفة نحو: انطلقت إلى سَعْدٍ صالحا، وقد "كان الكسائي يقول: رأيت زيدا ظريفا فينصب ظريفا على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع عنه وخالفه" (السراج، 1996، صفحة 215، 216)، وأما أمثلة (الحكيم) و(الصادق) و(الحاذق) فنعوت مقطوعة تفيد "أن المنعوت اشتهر بهذه الخصلة وأن المخاطب يعلم من اتصافه بها ما يعلمه المتكلم ولا يصح القطع في النعوت إذا كان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت" (السامرائي، معاني النحو ج3، 2003، صفحة 69)

فلو توالى النعوت وطال ذكرها، فمن الأجود للمتكلم إذا رام أغراضا مثل التعميم والتعظيم وسواهما أن يقطعها كي يحسن كلامه على مستوى اللفظ والمعنى، فيصبح الكلام حينئذ أفصح وأغراضه أبلغ "من إجرائها، قال الفارسي: فالأحسن أن يخالف في إعرابها لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن وعند الاتحاد تكون نوعا واحدا، مثاله في المدح: (وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) النساء 162 (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) البقرة إلى قوله: وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ) وقرئ شاذا: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) برفع رب ونصبه ومثاله في الذم: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) المسد (السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن ج1، 1988، صفحة 268)

ويظهر أن الإمام الفارسي ذهب إلى هذا الرأي حين لاحظ أن أطراد النعوت على حركة واحدة مسيء للمعنى حاجب لدقة الأغراض، وقد أجاز جماعة من النحاة الاتباع والقطع على الخيار في حال التكرار، واعتبر آخرون القطع شرطا إذا عرض و"جعل أبو القاسم تكرر شرطا في جواز القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على

الإطلاق ولكن الاسم إذا كان معروفاً عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره لم يكن النعت حينئذ من تمامه وإنما يقصد به مدح أو ذم، فلم يمتنع القطع من الأول كما قال سيبويه: سمعت العرب تقول: الحمد لله رب العالمين فسألت يونس عنها فزعم أنها عربية" (السهيلي، 1992، صفحة 185)

ويوحز ابن مالك الانتقال من حركة إعرابية إلى أخرى إذا تكررت الصفات منشداً:

"وإن نعوت كثرت و قد تلت مفتراً لذكرهن أتبع

واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرًا مبتدأ أو ناصباً لن يظهرها" (مالك، د ت، صفحة 133)

ويبقى إتمام المعنى ضرورة تستدعي اتباع النعت متبوعه في حركة الحرف الأخير، و هذا لا يليق بالمتكلم استعلاء ظاهرة القطع في موضع حاجة المنعوت إلى التبيين ف"لا يقطع النعت عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكون متمماً لمعناه بحيث يستقل الموصوف عن الصفة، فإن كانت الصفة متممة معنى الموصوف بحيث لا يتضح إلا بها لم يجز قطعه عنها نحو: مررت بسليم التاجر، إذا كان سليم لا يُعرف إلا بذكر صفته" (الغلاييني، 1912، صفحة 229)

3. النعت المقطوع:

يقطع النعت مخالفاً منعوته لمجرد تحقيق جملة من الأغراض البلاغية ولا يتمكن المتكلم من الوصول إلى المبالغة في هذه الأغراض إلا بأسلوب القطع فيقدر بذلك أن يشد سمع المخاطب ويثير انتباهه إلى أمر غير معهود، فيكون القطع مثل العلامة الكبيرة يراها المخاطب أمامه تستوقفه لتغير مساره داعية إياه فهم علة استعماله ليشير السياق إلى اشتغال المنعوت بهذه الخصلة وبلوغه حداً يستجلب اهتمام المخاطب "ومن ناحية أخرى، إذا قطعت فإنك تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم فإن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة معلوم بما عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت: مررت بمحمد الكريم كان المعنى (مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به) بخلاف قولك: مررت بمحمد الكريم، فإنك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه به، فالقطع لا يكون إلا إذا كان الموصوف مشتهراً بالصفة معلوماً بما حقيقة أو ادعاء أي: تدعي أنه مشهور بهذه الصفة فإذا مدحته بالقطع ادعيت أنه معروف بهذه الصفة مشتهر بما فيكون أمدح له، وإذا ذمته كنت ادعيت أنه مشهور بهذه الخصلة الذميمة معلوم بما يكون أهجى وأذم" (السامرائي، معاني النحو ج3، 2003، صفحة 168، 169).

4. عطف البيان المقطوع:

لا يختلف باب عطف البيان عن أبواب التوابع التي تبرز فيها ظاهرة القطع، فإذا أرادت الإفصاح عن غرض المدح أو الذم قطعت "إلى الرفع أو النصب فالقطع إلى الرفع على إضمار المبتدأ تقديره هو، والقطع على النصب على تقدير أعني فتقول مثلاً: مررت بعلي زين العابدين وزين العابدين. فالرفع على إضمار مبتدأ والتقدير هو زين العابدين، والنصب نحو هذا علي زين العابدين، ويقطع مع المنصوب إلى الرفع نحو رأيت علياً زين العابدين، ويقطع مع الجرور إلى الرفع أو النصب نحو مررت بعلي زين العابدين، بعلي زين العابدين.

وإن يكونا مفردين فأضف حتما وإلا أتبع الذي ردف

المعنى إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافتهما وإن لم يكونا مفردين وجب الاتباع" (السامرائي، معاني النحو ج3، 2003، صفحة 113، 114)

معلوم أن من أكثر ما يتعلق به عطف البيان أسماء العلم من باب ذكر بما اشتهر به الأول رفعاً للباس والإبهام فإذا قصد المتكلم المبالغة في صفة أو لقب للمتبع يعلمهما كل أحد، أو شهرة لا تخفى على الناس قطع بعطف البيان إلى الرفع أو النصب، و"لا قطع مع الحاجة، وللقطع دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب وهو المدح أو الذم، فإذا قلت: أقبل خالد سيفَ الله لم ترد تعريف العلم أو تخصيصه بل الإشارة إلى مدحه أيضاً، فالقطع إذن يدل على أمرين: الأول اشتهار العلم باللقب اشتهاراً بيناً بحيث لا يخفى على أحد. الثاني الإلماع إلى معنى اللقب وهو المدح والذم. ثم إن القطع إما أن يكون إلى الرفع أو إلى النصب فتقول: مررت بخالد سيفَ الله بالرفع أو سيفَ الله بالنصب، والقطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب، لأن القطع إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ وأما القطع إلى النصب فيكون بتقدير فعل والاسم أقوى من الفعل وأثبت، فإذا كنت مادحاً باللقب كنت بالقطع إلى الرفع أمدح وإذا كنت ذاماً كنت بالقطع إلى الرفع أذم" (السامرائي، النحو أحكام ومعان ج1، 2014، صفحة 115).

5. أغراض القطع:

الأغراض البلاغية كثيرة لا حصر لها، لكن ما استطاع العلماء الوصول إليه في أسلوب القطع من خلال المقاربة النحوية لنص القرآن الكريم قليل جداً، فما استُشِفَّ من آيات القطع لم يغادر المدح أو التعظيم أو الذم أو تخصيص صفة بالاهتمام .. وفي مقابل هذا فقد استعمل العرب عدداً أكبر من الأغراض في قطعهم أبياتهم ومن ذلك ما جاء في "باب ما يجري من الشتم، قال عروة الصعاليك العبسي:

سقوني الخمر ثم تكتفوني عُداة الله من كذب وزور

والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا

والشاهد نصب البائس بإضمار فعل على معنى الترحم وهو فعل لا يظهر" (سيبويه، 1988، صفحة 70، 75)

وقد نَوّه النحاة بوجوب التزام المتكلم بالصفات التي ساقته العرب في سائر أغراضها ف"لا يكون بكل صفة ولا كل اسم ولكن ترحم بما ترحم به العرب" (سيبويه، 1988، صفحة 74، 75)

فلا يجوز الذم بغير ما ذمت به العرب أو الابتهاء بغير صفة التباهي، "واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها، لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخّم به" (سيبويه، 1988، صفحة 69)

6. القطع في القرآن الكريم:

استعمل ربنا عز وجل القطع في هذه الآية ونصب لفظ (حَمَّالَة) على القطع مخالفة ما قبلها في قراءة مشهورة ويرد النحاة قطع (حَمَّالَة) للنصب إلى فعل محذوف تقديره أذم، وتنصب حَمَّالَة حينذاك "لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى الذم بضيعة المبالغة أولا ثم القطع بأن جعل هذا أمرا معلوما لا يخفى على أحد، ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين وتمييز الموصوف لا يصح قطعها، إذ لا قطع مع الحاجة فالموصوف إذا احتاج إلى مائة صفة ليتميز من غيره لم يصح قطع واحدة منها" (السامرائي، معاني النحو ج3، 2003، صفحة 169)

ويأوي إلى نسوة عطلّ وشعثا مراضيع مثل السعال

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازليين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر

وربما رفعوا (النازلون والطيبون) وربما نصبوهما على المدح والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله، وقال بعض الشعراء:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم

وذا الرأي حين تغمّ الأمور بذات الصليل وذات اللحم

فنصب ليث الكتيبة وذا الرأي على المدح والاسم قبلهما مخفوض. " (الفراء، 1955، صفحة 105، 106)

قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۚ فِيهِ ۚ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ

الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (4) ﴿البقرة 1-4﴾

ذكر علماء النحو للفظ (الذين) في هذه الآية توجيهات إعرابية مختلفة حسب اجتهادات شتى في التقدير فكان من تخرجها:

"اسم موصول في محل جر صفة للمتقين" (الدرويش، 1992، صفحة 24)

وهناك توجيهات أخرى وهي مدار دراستنا على أن الاسم الموصول (الذين) لفظ نُصِبَ "على المدح بتقدير أعني، أو الرفع عليه بتقديرهم، وإما مفصول عنه مرفوع بالابتداء خبره الجملة المصدرة باسم الإشارة، وإما على تقديم النصب أو الرفع على المدح فلما تقرر من أن المنصوب والمرفوع مدحا وإن خرجا عن التبعية لما قبلهما صورة حيث لم يتبعاه في الإعراب وبذلك سميا قطعا لكنهما تابعا له حقيقة ألا يرى كيف التزموا حذف الفعل والمبتدأ في النصب والرفع رؤما لتصوير كل منهما بصورة متعلق من متعلقات ما قبله وتنبهها على شدة الاتصال بينهما قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان أي للتفنن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الإصغاء فإن تغيير الكلام المسبوق لمعنى" (العمادي، صفحة 29)

وفي الشعر العربي ما يوافق القرآن الكريم في جودة نصب النعت بالقطع "على التعظيم والمدح ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا كما قال الأخطل:

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجد يوم باسل ذكر

الخائض الغمر والميمون طائره خليفة الله سيسسقى به المطر" (سيبويه، 1988، صفحة 62)

قال الله تعالى: ﴿كَلَّا ۚ إِنَّهَا لَطْفٌ ۖ (15) نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوٰى (16)﴾ المعارج 15-16

يعنى لفظ (لطفى) النار وفي المعجم: "اللطفى النار وقيل اللهب الخالص، لطفى اسم جهنم نعوذ بالله منها، تلطفى تتلطفى أي تتوهج وتتوقد" (منظور، د ت، صفحة 4039)، ويرى أهل اللغة أن (لطفى) اسم يحمل معنى فعله ليعربوا (نزاعة) حالا تبين هيئة التلطفى، "وقد قرأ بعضهم (نزاعة) بالنصب والنصب على الحال وتكون (لطفى) في معنى متلطفية فتعمل في الحال" (الأصبهاني، 1995، صفحة 470)

ويظهر في هذا التوجيه بعض الكلفة "فحمله على الحال يبعد لأنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال فإن قلت فإن في قوله (لطفى) معنى التلطفى والتلهب فإن ذلك لا يستقيم، لأن (لطفى) معرفة لا ينتصب عنها الأحوال، ألا ترى أن ما استعمل استعمال الأسماء من اسم فاعل أو مصدر لم يعمل هذا النحو من حيث جرى مجرى الأسماء فبأن لا يعمل الاسم المعرفة عمله أولى وبذلك على تعريف هذا الاسم وكونه علما أن التثوين لم يلحقه فإن كان كذلك لم ينتصب الحال عنه" (الطبرسي، 1987، صفحة 354) وقد رأى الزجاج بجواز بتقدير الفعل أذم "ليكون نصبها أيضا على الذم" (الزجاج، 1988، صفحة 221)

ولم تخل أبيات الشعر عند العرب في الأعصار الأولى من القطع إلى النصب لقصد بيتغيه المتكلم، فقد "زعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصبا:

قُبِحَ من يزني بَعُو ف من ذوات الخُمَر
الآكل الأشلاء ولا يحفل ضوء القمر

وإن شاء جعله صفة فجره على الاسم والشاهد فيه نصب الآكل على الدم، وإن شاء جعله صفة فجره على الاسم" (سيبويه، 1988، صفحة 72، 71)

وبعد البحث المتصل في إعراب (نزاعة) المنصوبة -مع حفظ أقدار سادتنا العلماء- لا أعرف إن كان يَحْوُل لحدث متعثر في عالم اللغة مثلي أن يدعي خلو مصادر إعراب القرآن الكريم التي وقع عليها العين من توجيه نحوي للفظ يتناسب وسياقه، فقد عمد جل المجتهدين إلى عدّها حالا أو منصوبا على الدم، فأما الحال فأراه بعيدا وقد اطمأنت نفسي لهذا الرأي حين قرأت كلام الإمام أبي علي الطبرسي في مجمعه وقد ذكرته، وأما مذهب الدم فأزعم أنه صالح في غير هذا الموضوع، فالأجدر بغرض الدم من أدخل النار لا النار التي خلقها ربنا -عز وجل-. أ فليس الأبلغ أن نقدر في قطع (نزاعة) الفعل أهْوَل كأن نقول: إنها لظي يهْوَل الله على أصحاب النار نزاعة للشوى؟ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة 62

في الآية التي بين أيدينا قطع لفظ (الصابئين) إلى الرفع في قراءة الرفع "و(الصابئون): مبتدأ مرفوع والخبر محذوف تقديره (كذلك)" (محمود القاضي، 2010، صفحة 236) مخالفا متبوعه (الذين) التي محلها النصب "وجاز رفع (الصابئين) وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إن) وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارا بها غريب. (وقتيار) (الفراء، 1955، صفحة 311)

ومن بين تخریجات الرفع في الآية "أنه ارتفع لأنه معطوف على المضمر في (هادوا) كأنه قال: هادوا هم والصابئون، وأنه عطف على ما لا يتبين معه فيه الإعراب مع ضعف (إن) وهذا قول الفراء، وأنه على التقديم والتأخير، كأنه قال: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن منهم باليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك" (الأصبهاني، 1995، صفحة 102)

قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنسَانَ أَلِفٌ مِّنْ آمَنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۗ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ البقرة (177)

وهذا سياق آخر خالف فيها المعطوف ما قبله من الصفات المعطوف بعضها على بعض ف(الصابرون) في قوله تعالى: "(وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) فعطف بالنصب على المرفوع سيما مع التزام حذف الفعل فإنه أدل دليل على الاهتمام" (السامرائي، معاني النحو ج3، 2003، صفحة 167)

ووجه الإمام الزجاج هذه الكلمة إلى وجهين إعرابين "أجودهما المدح، المعنى أعني الصابرين، قال بعض النحويين إنه معطوف على ذوي القربى وهذا لا يصلح" (الزجاج، 1988، صفحة 247)

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة نستخلص أن أسلوب القطع ظاهرة نحوية تترك الأثر البالغ واللذة المنشودة في نفس المتدبر لآيات الذكر الحكيم، فقد جيء بقطع التوابع في شتى صورها للتعبير عن مقاصد المتكلم، وما كان لها أن تلامس قلب المخاطب لو اتبعت ما سبقها، فلا نبالغ إذا شبهنا القطع في الكلام بمحطة مائعة تستوقف المخاطب فيقيم بها للحظة تنجاذبه أثناءها أغراض بلاغية مختلفة تؤديها الصفات في أقوى تجلٍ لها، ثم يواصل السير من غير شعور بملل الإطناب أو ضجر الرتابة، ومن جملة النتائج والتوصيات المتوصل إليها من موضوع القطع ما يأتي:

- القطع ظاهرة يلجأ إليها لمجرد المدح أو الذم أو ما شابههما من أغراض بشرط أن يعلم المخاطب من اتصاف الموصوف الخصلة المقطوعة نعتاً أو عطفاً ما يعلمه المتكلم.
- لا تقطع الصفات إلى الرفع أو النصب إلا إذا اشتهر بها المتبوع حقيقة أو ادعاءً
- إذا تكررت النعوت في معرض غرض ما فالأجود المخالفة في حركتها استبعاداً للإطالة
- الاهتمام الفائق بصفة من الصفات من دواعي قطعها عن الصفات السابقة لها رفعاً أو نصباً
- لا ينبغي أن يظهر فعل الغرض المراد، وإنما حقه الإضمار حتى يكمل المعنى ويبلغ الغرض قصاره
- لا تقطع الصفات إذا لم تجري وفق منوال الكلام المسموع من العرب

ولقد فتحت الدراسة أماماً آفاقاً للتعمق أكثر في أسلوب القطع، ومحاولة بعثها مرة أخرى في كلامنا العربي من خلال عرض رؤية جديدة حول هذه الظاهرة تخص طرائق استعمالها، فقد مر بنا في هذا البحث أنّ القطع يكون إلى الرفع إذا كان ما قبله منصوباً، وإلى النصب إذا كان ما قبله مرفوعاً، وإليهما على الجواز إذا كان ما قبلهما مجروراً والتساؤل المؤرق هنا: ما المانع من القطع إلى الجر؟ وما سبل تطبيق ذلك؟ وجوابه الآتي:

استعمل العرب أسلوب القطع إلى الرفع والنصب وما تكلفوا البحث عن طريق أخرى لإجراء تلك الظاهرة، بل قالوا بما أملت عليهم نائحهم وأعانهم ذلك على التفتن في وضع الأغراض المناسبة والمختلفة، ثم دارهم رب العزة في كلامهم فتكلم باللغة التي يفهمون، ولم يشأ أن يجيء بظواهر غريبة لم يعهدها فتكون حجة لهم.

أما اليوم وبعد أن استقر أمر اللغة ودغم صرحها بقواعد متينة تؤمن لها الصمود أمام عواصف اللحن، فقد آن لنا أن نجدد ونعمل على استكمال ما حققه الأوائل من مجد وسمو للغة العربية ولا يتأتى هذا إلا بالإضافة والتجديد في علومها، ولو أسهم الباحثون بقسط قليل كل من موقعه لفرضنا لساننا على الأمم قاطبة.

ومن هذا المنطلق نقول إنه يمكن القطع إلى الجر استناداً إلى ما لدينا معطيات في علم النحو، أفلا ترى أن الرفع أقوى الحركات "فأنواع الحركات أربعة: الرفع: وهو إعراب العمد. والنصب: وهو إعراب الفضلات. قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر، أنها قليلة، والفضلات كثيرة إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وما كثر تداوله فالأخف أولى به، والجر أخف من الرفع وأثقل من النصب" (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج1، 1998، صفحة 75)

وبهذا يتقابل عندنا طرفان: ثقيل قوي ينسجم مع العمد والمتصدر ذي الشأن، وخفيف ضعيف الجانب يعبر عن كل سافل وساحب لما بعده يختص بالإضافة، ففي المعجم: الجر: الجذب، والجر أصل الجبل وسفحه والجر

الوهادة من الأرض" (منظور، د ت، صفحة 591، 595)، وقد نسب اللغويون "الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة قالوا لانخفاض الحنك عند النطق به" (الزجاجي، 1998، صفحة 93)

فنستطيع الركون إلى القطع بالجر في كل معنى منخفض وحقيّر كما يجوز القطع إلى الجر لغرض المدح ففي التعريف اللغوي ما يتيح ذلك، ومن جهة أخرى أرى أنه يجوز لنا أن نتساءل: لم يضيع حق الأفعال التي لا تتجاوز إلى مفعول إلى بواسطة حروف الجر نحو: (اعتز) و(نفر) و(توجس) و(افتخر).. من القطع؟ ومالنا لا نعبر بها عن الأغراض البلاغية؟ ومن كل هذا نصل إلى نتيجة مفادها أنك يمكن أن تقطع إلى الجر منطلقاً من الرفع والنصب نحو قولك محمّراً: لا أحب زيدا الجارّ اللثيم، والتقدير: لا أحب زيدا الجارّ أنفر من اللثيم.

كما يجوز أن تمدح بالجر بأن تجذب الممدوح إلى قريبك مادام الجر جذبا في اللغة، فتقول: أدعو الشيخ التقى العالم بتقدير: أدعو الشيخ التقى أفتخر بالعالم بنية جذبه قريبا منك. لعل هذه تكون ديباجة تفتح الباب أمام التعمق أكثر في هذا الرأي أخذاً وعطاءً مما يعين على التنويع في صور القطع وتوسيعها بما يخدم اللغة شعرا ونثرا.

القرآن الكريم

قائمة المراجع:

- إبراهيم إبراهيم بركات. (2002). النحو العربي ج5 (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار النشر للجامعات.
- ابن منظور. (د ت). لسان العرب (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار المعارف.
- أبو إسحاق إبراهيم الزجاج. (1988). معاني القرآن وإعرابه ج1 (الإصدار 1). بيروت، لبنان: عالم الكتب.
- أبو بكر محمد بن السراج. (1996). الأصول في النحو ج1 (الإصدار 3). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- جلال الدين السيوطي. (1988). معترك الأقران في إعجاز القرآن ج1 (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- جمال الدين بن مالك. (د ت). ألفية ابن مالك (الإصدار د ط). الرياض، السعودية: مكتبة دار المنهاج.
- عباس حسن. (د ت). النحو الوافي ج1 (الإصدار 3). القاهرة، مصر: دار المعارف.
- عمرو بن عثمان سبيويه. (1988). الكتاب ج2 (الإصدار 3). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- محمد فاضل السامرائي. (2003). معاني النحو ج3 (الإصدار 2). دمشق، سوريا: مكتبة أنوار دجلة.
- محمد فاضل السامرائي. (2014). النحو أحكام ومعان ج1 (الإصدار 1). دمشق، سوريا: دار ابن كثير.
- محي الدين الدرويش. (1992). إعراب القرآن وبيانه ج2 (الإصدار 3). دمشق، سوريا: دار الإرشاد.